الجمهوريات الإفريقية المنتمية للمجموعة الفرنسية

للدكتور صدوح العفاد

المدرس بقسم التاريخ

يتقلص الاستعمار سريعا عن القارة الافريقية ، ولكنه اذ يولى يحاول جاهدا أن يستبقى كل ما يستطيع من مظاهر النفوذ ، ولا سيما النفوذ الاقتصادى . وتتضح لنا هذه الحقيقية عند دراسة تطور المستعمرات الفرنسية فى افريقيا حتى انتهى معظمها بالحصول على استقلالها السياسى فى سنة ١٩٦٠

فقد برز الى الوجود فى ذلك التاريخ أربع عشرة جمهورية أصبحت جميعا أعضاء فى هيئة الأمم المتحدة وتشكل كتلة كبيرة فى مجموعة الدول الأسيوية والافريقية . وكانت جميع هذه الجمهوريات مستعمرات فرنسية فى افريقيا الاستوائية والغربية باستثناء مدغشقر وهى الجزيرة الكبيرة التى تواجه ساحل افريقيا الشرقى . وقد اختارت جميعا باستثناء غينيا البقاء فى العائلة الفرنسية La Communauté Française وهو الاسم الذى اختاره ديجول حينما طور نظام الاتحاد الفرنسى وجعله قريبا من نظام الكومنولث . ولذا فان الدول الأعضاء تستمتع من الناحية القانونية بسيادة كاملة ولكن يبدو أن فترة الاستعمار الفرنسى قد تركت آثار عميقة بين الطبقات المثقفة فى تلك البلاد وهى الطبقة التى تسلمت زمام الحكم بعد الاستقلال . ولذا يلاحظ أن حكومات تلك الجمهوريات لم تساير فى جميع الأحوال التضامن الافريقى فى وثبته المتحررة ويبدو ذلك واضحا من موقفها فى الأمم المتحدة ازاء قضية الجزائر ، حيث رفض معظمها الموافقة على المشروع الافريقى الأسيوى الذى يدين فرنسا وفضلت مشروعا آخر يدعو فرنسا فقط الى التفاوض لانهاء الحرب فى الجزائر . ولم تخرج عن

هذه السياسة سوى جمهورية مالى التى وان بقيت عضوا فى مجموعة الشعوب الفرنسية لمدة قصيرة الا أنها تقدم على هذا الارتباط ، ارتباطا بالدول الافريقية المتحررة كما يتضح ذلك من اشتراكها فى مؤتمر الدار البيضاء .

وسنحاول فى هـذا المقال أن تتتبع تطور النظم الفرنسية فى حكم تلك المستعمرات حتى انتهت بالاستقلال السياسى فى سنة ١٩٦٠ .

يرجع اتصال الفرنسيين بساحل أفريقيا الغربى وبجزيرة مدغشقر الى منتصف القرن السابع عشر . حينما شاركت فرنسا فى انشاء الشركات الاستعمارية بقصد احتكار التجارة مع الهند والشرق الأقصى . وعند مصب السنغال فى جزيرة سميت بسان لويس اتخذ الفرنسيون أقدم قاعدة بحرية لخدمة خط ملاحة الشرق وستصبح هذه القاعدة فيما بعد عاصمة غرب افريقيا الفرنسية . وفى منتصف القرن التاسع عشر أقام الفرنسيون مراكز جديدة على ساحل العاج وداهومى والجابون واتسعت أهداف تلك المراكز فلم تكن محطات للبحرية بقدر ما كانت قواعد للاستكشاف والتبشير ، ومن المعروف أن المكتشفين والمبشرين هم الذين مهدوا الطريق للاستعمار الأوربى فى افريقيا . ومن أشهر المكتشفين الفرنسيين « سڤرنيان دى برازا » Savorgnan de Brazza الذى قام فيما بين سنة ١٨٧٣ وسنة ١٨٨٧ برحلات عديدة فى افريقيا الاستوائية حتى أطلق اسمه على عاصمة المستعمرات الفرنسية فيها وهى برازاڤيل .

أما غرب افريقيا فقد صادف الفرنسيون فيها امبراطوريات اسلامية كبيرة خاصة فيما كان يعرف بالسودان الفرنسى ولذلك خاضوا عدة حروب شديدة قبل أن يتمكنوا من اخضاع تلك البلاد فى نهاية القرن التاسع عشر . وقد اتخذوا من السنغال قاعدة للتوغل فى غرب افريقيا كما اتخذوا من الجابون قاعدة للتوغل فى افريقيا الاستوائية .

وفى هـذه الفترة التى اشتهرت بالتنافس الشديد بين الدول الاستعمارية اصطدمت فرنسا فى حركتها التوسعية بمحاولات البلجيكيين فى الكونغو ، ثم محاولات الانجليز فى نيجيريا ووادى النيل . وبعد حادث فاشودا الشهير عقدت معاهدة بين بريطانيا وفرنسا فى سنة ١٨٩٩ خططت بمقتضاها الحدود التى تفصل بين مستعمرات كل من البلدين . وحسب هذا التقسيم حصلت فرنسا على الجزء

الأكبر من غرب القارة ووسطها ولكن الممتلكات الفرنسية وان كانت أكثر اتساعا من جاراتها البريطانية ، الا أنها تضم مناطق صحراوية كثيرة ، وهى على العموم أقل من الممتلكات البريطانية من حيث الثروة الاقتصادية .

وبعد توضيح معالم تلك المستعمرات من الناحية الجغرافية أمكن لفرنسا تقسيمها اداريا الى مجموعتين ، سميت المجموعة الكبرى منهـا بغرب افريقيا الفرنسية وهى تشتهر فى المراجع الأجنبية باسم A. O. F. اختزالا لكلمة Afrique Occidentale Francaise وافريقيا الاستوائية الفرنسية التى تعرف بـ A. E. F. اختزالا لكلمة Afrique Equatoriale Francaise وقد قسمت الأولى الى سبع وحدات ادارية والثانية الى أربع وحدات ، وسيكون هـذا التقسيم الادارى الفرنسى أساسا للوحدات السياسيةأو الجمهوريات التى نشأت سنة١٩٦٠ وأصبحت أعضاء فى العائلة الفرنسية وقد أضيفت قبل الحرب الى وحدات غرب افريقيا منطقة ثامنة هى موريتانيا . وكان هدف السياسة الفرنسية من هـذه التقسيمات هو اتاحة الفرصة لتطبيق النظام اللامركزى ، حيث يستطيع حاكم كل وحدة ادارية أن يتصرف فى التشريعات والادارة المحلية بما يتلاءم وظروف منطقته ، ولذلك ألحقت بهذه الوحدات مجالس استشارية تتألف من النبالات الوطنية أو الرؤساء التقليديين . ولكن من الناحية العملية كان الحاكم العام لكل من افريقيا الغربية فى سان لويس ، وافريقيا الاستوائية فى برازافيل حاكما مطلق السلطات حتى لقب بالـ Proconsul وهو اللقب الذى كان يطلق على حكام الأقاليم النائية فى الامبراطورية الرومانية القديمة والذين كانوا يستمتعون بسلطات مطلقة بسبب ضعف اشراف الحكومة المركزية . وقد أصبح كل حاكم فرنسى يحيط نفسه بمجلس فيدرالى ، وكان يضع التشريعات ويقدمها لرئيس الجمهورية لاصدارها ، ونتج عن ذلك أن تجاهلت الادارة الفرنسية الطابع المحلى لأقاليم المستعمرات وكان هذا من الأسباب التى أضعفت النزعات القبلية بالتدريج ، خاصة وان التقسيمات الادارية لم تكن تتمشى مع التوزيعات القبلية ، وبالتدريج نسى الفرد أنه ينتمى الى قبائل الماندنجو أو التكرور أو الموسيى وأصبح يفكر فى أنه من سـكان ساحل العاج أو داهومى أو السـودان أو تشاد وغير ذلك من الوحدات الادارية التى أوجدها الاستعمار . وقد ساعد ذلك فيما بعد على تماسك الجمهوريات الافريقية عندما استقلت ويمكن مقارنة هذه النتائج بالسياسة

التى اتبعتها بلجيكا فى الكونغو حيث فصلت فصلا تاما بين الادارات التى تختص بشئون الافريقيين المحلية ، فوزعتها حسب القبائل . فلكل قبيلة مجلسها ومحكمتها الخاصة ، وبين الادارة الحكومية العليا التى تختص بالسياسة العامة واستقلال البلاد اقتصاديا وهى ادارة بلجيكية محضة وقد نتج عن ذلك تأصل الروح القبلية والنزعات الانفصالية التى تعانى منها جمهورية الكونغو بعد استقلالها . . . . . ومما ساعد على اضعاف الروح القبلية فى المستعمرات الفرنسية اعتماد الادارة على طبقة المثقفين ثقافة فرنسية ، فمن هؤلاء كان يختار أعضاء المجالس المحلية . وقد انسلخ هؤلاء تدريجيا عن قبائلهم ، كذلك كثر تنقل القبائل واختلاط بعضها ببعض فى ظل الحكم الفرنسى بعد أن دمرت الزعامات التقليدية .

وقد أشرنا الى أن الفرنسيين حطموا الامبراطوريات الاسلامية فى غرب افريقيا ولكن هذا لم يمنع اعترافهم فترة من الزمن ببعض الملوك الذين كانوا يحكمون مناطق أو قبائل أصغر من الامبراطوريات الاسلامية مثل تلك التى أنشأها ساموری فى السودان أو رابح بن الزبير فى افريقيا الاستوائية ، وقد التجأ بعض هؤلاء الرؤساء والأمراء الصغار الى طلب الحماية الفرنسية بأنفسهم هروبا من الامبراطوريات الاسلامية مثال ذلك « المامى » وهو لقب الملك الذى كان يحكم بعض أقاليم من غينيا، والموروناباً فى الفولتا العليا واشترط المامى أن يستمر نظام انتخابه بواسطة رؤساء القبائل . الا أن الفرنسيين ضاقوا ذرعا بهذه الأنظمة وبالتدريج حولوا هؤلاء الرؤساء الى مجرد أصحاب معاشات ، اذ تنازلوا تماما عن جميع سلطاتهم واكتفوا بالمرتبات التى تصرفها الادارة الفرنسية .

ويختلف هـذا النظام تماما عن نظام الحكم غير المباشر الذى اتبعه الانجليز فى افريقيا الغربية .

واذن فقد أعطى النظام الفرنسى شكلا سياسيا موحدا للمستعمرات فهى مثل فرنسا مقسمة الى أقاليم كبيرة وهذه الأقاليم مقسمة بدورها الى كانتونات وهى الوحدة الصغيرة .

أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فلم تعن الادارة الفرنسية فى هذه الفترة الأولى من استعمارها لافريقيا الا باستغلال الموارد الطبيعية لصالح شركات الاحتكار . وكانت هناك شركات تحتكر زراعة الفول السودانى وعصره لانتاج الزيوت . وأخرى تحتكر استخراج المعادن وهكذا . ولم تتدخل الادارة فى شئون

التعليم أو الصحة أو الشئون القضائية الخاصة بالقبائل ولذلك استمرت المحاكم الشرعية تمارس سلطاتها القضائية فى البيئات الاسلامية . أما القبائل الوثنية فكانت تطبق العرف . ولم تتح فرص للتشبع بالثقافة الفرنسية الا فى بيئات محدودة تقتصر عادة على أبناء الرؤساء التقليديين أو اذا صح التعبير الارستقراطية الافريقية .

ولتغطية نفقات الادارة لجأ الفرنسيون الى نوعين من الضريبة .

١ — ضريبة الرؤوس .

٢ — الضريبة على المنتجات الزراعية حسب المحصول أو حسب المساحة .

ولذلك لم تتحمل فرنسا أى عبء مالى لادارة المستعمرات فى افريقيا الوسطى والغربية حتى الحرب العالمية الثانية ، هذا فى الوقت الذى أخضع فيه السكان لنظام التجنيد الاجبارى أو للعمل الاجبارى فى المشروعات الكبرى فكان من حق المديرين أن يفرضوا على كل قرية نسبة من العمال بدون أجر للعمل فى مد الخطوط الحديدية أو غير ذلك من المنشئات وقد أخذت هذه الأوضاع تنعكس عند قيام الحرب العالمية الثانية عندما ألغى نظام العمل الاجبارى . وبدأت الادارة الفرنسية تهتم بالشئون الاجتماعية للسكان ، فألغيت ضريبة الرؤوس والضرائب الزراعية . وأصبحت فرنسا تتحمل أعباء مالية لسد العجز فى ميزانية افريقيا الغربية والاستوائية . وأصبحت منافع الاستعمار قاصرة على أصحاب رؤوس الأموال ملاك الأسهم فى شركات الاحتكار . ومن هنا كان الصراع الداخلى فى فرنسا نفسها بين الأحزاب اليسارية وبين الحكومة ازاء مشكلة المستعمرات كما سنرى.. وهذا الانعكاس يعد نتيجة للتطورات التى حدثت خلال الحرب الثانية .

تطور المستعمرات منذ الحرب العالمية الثانية

أظهرت الحرب الثانية لفرنسا كيف أن الافريقيين ليسوا مجرد شعوب مستضعفة تستغل بلادها ، بل هى شعوب حية تستطيع أن تقوم بدور فعال من أجل الدفاع عن قضايا الحرية . ذلك أنه عندما احتل الألمان فرنسا فى سنة ١٩٤٠ ، التجأ أحد الجنرالات الفرنسيين وهو شارل ديجول الى لندن ، وألف هناك حكومة باسم حكومة فرنسا الحرة . وأخذ يعمل بالتعاون مع بريطانيا لتحرير بلاده واتجه أولا الى المستعمرات الافريقية . وبينما أظهر المستوطنون ورجال الادارة

طاعة لحكومة فيشى الموالية للألمان أظهر الافريقيون ميولا نحو حكومة فرنسا الحرة . وكانت مستعمرة تشاد هى أول مستعمرة فى افريقيا أعلنت تحولها الى التبعية لديجول مع ملاحظة أن تشاد كانت هى المستعمرة الوحيدة التى تولى منصب الحاكم فيها أحد الافريقيين وهو فيلكس ايبوى وبعد تحول تشاد توالى دخول المستعمرات الافريقية كالكمرون والجابون والكونغو الفرنسية فى تبعية ديجول . ومن سكان هـذه المستعمرات كون ديجول القسم الأكبر من الفرقة الأولى لجيش فرنسا الحرة . ولهذا كان طبيعيا أن يحاول ديجول تغيير النظام الاستعمارى العتيق فأعلن حتى قبيل تحرير الأراضى الفرنسية فى مؤتمر عقده فى برازاڤيل سنة ١٩٤٤ أنه سيكافىء سكان المستعمرات ، وذلك باعلان المساواه فى الحقوق السياسية والغاء الاحتكارات الاقتصادية . وكان الفرنسيون منذ أن دخلوا افريقيا يعتقدون بأنهم دخلوها محررين وأن الهدف الأسمى للأفريقى هو أن يتمثل الحضارة الأوربية ، فيعتنق الكاثوليكية دينا ويتخذ الفرنسية لغة ويسير فى حياته الاجتماعية فى الأسرة على نظام الفرنسيين وحينئذ يصبح جديرا بأن يكون مواطنا .

وقد فتح باب المواطنة الفرنسية للافريقيين منذ الحرب الأولى ، ولكن لم ينتفع بهذا النظام سوى عدد ضئيل نحو ٢٥٠٠ شخص حتى سنة ١٩٣٩ ، وكان يشترط التخلى عن قانون الأحوال الشخصية المحلى ولم يستثن من هذا النظام سوى مدن السنغال الساحلية مثل سان لويس ، ودكار وجوريه ، باعتبار أن كل هذه المدن مستعمرات فرنسية قديمة وأن أهلها قد اندمجوا اندماجا كبيرا فى البيئة الفرنسية فحولت هذه المدن الى مديرية فرنسية ترسل عنها نوابا الى الجمعية الوطنية فى باريس ويستمتع أهلها سواء أكانوا افريقيين أم أوربيين بالحقوق السياسية . فقد دخل أحد الافريقيين المسلمين الجمعية الوطنية فى باريس للمرة الأولى سنة ١٩١٤ نائبا عن احدى دوائر السنغال .

وقد ساد الاتجاه الى سياسة الادماج فى السنوات التى تلت الحرب الثانية فتقرر اشتراك بعض الافريقيين فى الجمعية التأسيسية التى نيط بها وضع دستور الجمهورية الرابعة وقد برز أحد نواب السنغال الذى كان ينتمى الى الحزب الاشتراكى وهو « لامين جيى » فى مناقشات الجمعية التأسيسية الأولى وطالب .

أولا — بقيام نظام فيدرالى بحيث يكون لكل مستعمرة شخصيتها بمجلسها المحلى على أن تبقى السيادة العليا للجمهورية .

ثانيا — بالغاء نظام الاحتكارات الاقتصادية والنص على ذلك فى الدستور ، أما عن طبيعة العلاقات بين أجزاء الاتحاد الفرنسى فلا بد أن يكون الدستور اذائها مرنا ، بحيث يسمح لكل مستعمرة أن تحدد طبيعة تلك العلاقات . ولكن النص على الغاء الاحتكارات أثار ضجة بين الرأسماليين ويقال أن هذا من الأسباب التى جعلت الأحزاب البورجوازية تصوت ضد الدستور الذى وضعته الجمعية التأسيسية الأولى فى أوائل سنة ١٩٤٦ وقد ترتب عليه اعادة انتخاب جمعية تأسيسية ثانية . وهى الجمعية التى وافق الشعب الفرنسى فى استفتاء عام على دستورها . فصدر فى أكتوبر سنة ١٩٤٦

ربط دستور الجمهورية الرابعة المستعمرات بدولة الأصل « فرنسا » فى أجهزة ثلاثة فخصصت لها مقاعد فى مجلس النواب وأخرى فى مجلس الشيوخ ، ولكن لم يراع فى عدد المقاعد أهمية عدد السكان فى كل مستعمرة . فلم يزد نواب المستعمرات عن أربعين مقعدا من مجموع الـ ٦٠٠ مقعد فى مجلس النواب ، وقد لوحظ أن المستعمرة التى يكثر بها المستوطنون أو الافريقيون المندمجون فى البيئة الفرنسية هى التى خصص لها عدد أكبر من المقاعد . والى جانب مجلسى الشيوخ والنواب أقيم جهاز ثالث لم يكن موجودا من قبل وهو مجلس الاتحاد الفرنسى وذلك ليعبر عن تماسك الامبراطورية ويلاحظ أن كلمة اتحاد حلت محل لفظ امبراطورية بعد الحرب لتناسب تطورات العصر من الناحية الشكلية فقط . وقد ربط هذا المجلس جميع المناطق التى تمارس فيها فرنسا سلطة فعلية دون النظر الى وضعها القانونى سواء أكانت مستعمرة أم محمية أم أرضا موضوعة تحت الوصاية. وبهذه المناسبة نذكر أن فرنسا قد وسعت أمبراطوريتها فى غرب افريقيا اثر الحرب العالمية الأولى بأن وضعت الجزء الأكبر من التوجو والكاميرون تحت انتدابها باسم العصبة ثم استمرت هيئة الأمم المتحدة فى توكيل فرنسا بالوصاية على هاتين المستعمرتين الألمانيتين سابقا .

واذن فرغم كون الوصاية نظام مؤقت فقد تجاوزت فرنسا عن هذه الحقيقة وأدخلت التوجو والكاميرون فى الاتحاد الذى يربطهما بفرنسا بصفة مستدعة وكان مجلس الاتحاد يتألف من ٢٤٠ عضو يمثل نصفهم فرنسا الأوربية (وتسمى

دولة الأصل) ونصفهم من المستعمرات على اختلاف أنواعها . ويرأس مجلس الاتحاد رئيس الجمهورية ومهمة هذا المجلس فى الحقيقة استشارية لأن أهم عمل يقوم به هو تقديم التوصيات والاقتراحات بالقوانين الى الجمعية الوطنية وهى الهيئة الوحيدة التى تملك سلطة التشريع حتى فى المستعمرات . وانما ترك لمجلس الاتحاد تقديم المقترحات أو التوصيات الى برلمان باريس باعتباره أوثق صلة بشئون المستعمرات وبالتالى فهو يستطيع أن يقدم تشريعات ملائمة لظروفها المحلية، وهكذا لم تتغير الصفة المركزية للسياسة الاستعمارية الفرنسية بعد الحرب الثانية. وتحقيقا لسياسة الادماج طبق نظام الاقتراع العام فى المستعمرات وهذا يضمن من حيث الشكل المساواة فى الحقوق السياسية . ولكن هذه المساواة كانت خلوا من أية قيمة فعلية لعدة أسباب منها :

أولا — أن الافريقيين كانوا يمارسون حق الاقتراع العام لانتخاب المجالس المحلية فقط وقد اختلفت أسماء هذه المجالس واختصاصاتها من اقليم الى آخر . ولكنها على كل حال لم ترق الى درجة مجلس تشريعى محلى، انما كان أقصى ما تصل اليه من سلطات هو حق المناقشة للميزانية .

ثانيا — الأخذ بنظام الدوائر الثنائية فللأوروبيين ، والافريقيين الذين حصلوا على حظ من الثقافة واندمجوا فى البيئة الفرنسية دائرة انتخابية تعرف بالدائرة الأولى ، وهى منفصلة عن الدوائر الثانية التى تضم معظم أهل البلاد ، وفى معظم المستعمرات كانت كل دائرة تنتخب نصف أعضاء المجلس .

وهكذا لم يتحقق الادماج الذى سعى اليه كثير من الزعماء الافريقيين ورجوا أن يكافأ مجهودهم فى الحرب باعلان المساواه الحقيقية فى ظل اتحاد فيدرالى تحت سيادة الجمهورية وكذلك لم يحقق نظام الاتحاد الفرنسى تغييرا أساسيا فى نظام الاستعمار . فالمجالس الاقليمية مجرد مجالس استشارية ، وقد روعى فيه ألا يزيد عدد الافريقيين على الأوربيين . ولا يستثنى من ذلك المجلس الفيدرالى الذى أنشىء لكل من افريقيا الغربية والاستوائية وللأقاليم الخمس التى تكون مدغشقر. كذلك كان عدد الافريقيين فى المجلس الأعلى للاتحاد ضئيلا . واشترط الدستور الا يزيد ممثلو فرنسا لما وراء البحار بأية حال على ممثلى فرنسا الأوربية .

ومهما يكن من ضآلة هذه التطورات السياسية التى تلت الحرب فانها قد أتاحت على كل حال للافريقيين أن يشاركوا فى الحياة السياسية ويؤلفوا أحزابا تخوض المعارك الانتخابية سواء للبرلمان الفرنسى أم لتلك المجالس المحلية . وحتى سنة ١٩٤٦ كان النشاط السياسى قاصرا على السنغال ، ولما امتد الى المستعمرات الأخرى لوحظ أن الأحزاب فى افريقيا كانت امتدادا أو فروعا لأحزاب فرنسية فكان لامين جيى مثلا نائب السنغال عضوا فى الحزب الاشتراكى الفرنسى وكذلك أصبح لأحزاب الوسط واليمين فروع فى المستعمرات الا أنه عند ما لاحظ الافريقيون ضآلة اصلاحات سنة ١٩٤٦ لجأوا الى تكوين أحزاب خاصة بهم وتجمع بعض الزعماء لتأليف حزب افريقى شامل على مستوى جميع المستعمرات بعض الزعماء لتأليف حزب افريقى شامل على مستوى جميع المستعمرات الفرنسية الفرنسية سمى.R.D.A وهو اختزال لاسم الحزب

. Rassemblement Democratique Africain

ويلاحظ أن الأحزاب الافريقية عادة تحمل أسماءها بلغة المستعمر فرنسية كانت أو انجليزية وتقوم مبادىء حزب التجمع الديموقراطى الافريقى على الأسس التالية :

١ — تطبيق مبدأ الاقتراع العام على الافريقيين .

٢ — الغاء الدوائر الثنائية .

٣ — تكوين مجالس اقليمية ذات سلطة حقيقية فى التشريع ، ولكن تبقى السلطة التنفيذية فى يد حكومة الجمهورية صاحبة السيادة .. واهتم الحزب بانتقاد النظام الاقتصادى وسيطرةشركات الاحتكار ورأس المال على اقتصادالمستعمرات. ومن هنا ذاع اتهام الحزب بأنه فرع من الحزب الشيوعى الفرنسى الذى اعتنق نفس هذه المبادىء لحل المشكلة الاستعمارية وبهذه المناسبة نذكر أن الحزب الشيوعى الفرنسى الذى كانت له قوة هائلة فى السنوات التى تلت الحرب ، كان من أشد أنصار سياسة الادماج . فهو من الناحية النظرية يدعو الى تساوى العناصر داخل جمهورية تقدمية موحدة . ولذلك كان يعارض بشدة كل حركة قومية فى المستعمرات تهدف الى الانفصال عن فرنسا ، أى أنه ضد النظام الاستعمارى فقط . فاذا كانت فرنسا تطبق المساواه فان بقاء الأقاليم الافريقية

داخلها خير من انفصالها لتنعم معها فى ظل دولة اشتراكية الا أن مبادىء الحزب الشيوعى قد تغيرت بعد أن ضعف مركزه بالتدريج وفقد الأمل فى أن يسيطر على الحكم فى فرنسا ، وعندئذ فقط تحول الى مناصرة الحركات القومية فى المستعمرات تمشيا مع سياسة الاتحاد السوفيتى العامة من تأييد البورجوازيات الوطنية وفى رأيهم أن حكم هذه البورجوازيات يسهل بطريقة أيسر تسلل النفوذ الشيوعى ، مما لو بقيت المستعمرات تحت الحكم الأجنبى .

والواقع أنه نشأت صلات قوية فى بداية الأمر بين التجمع الديموقراطى الافريقى وبين الحزب الشيوعى فى فرنسا ، فقد بدأ كثير من زعماء الحزب مثل «داربوزييه» السكرتير العام حياتهم السياسية كأعضاء فى الحزب الشيوعى الفرنسى ، ولكن بالتدريج نزع أحد زعمائه البارزين وهو « فيلكس هوفوويه — بوانيه » (رئيس جمهورية ساحل العاج حاليا) نحو الاعتدال مما أدى الى تفكك الحزب بين نزعات يمين ويسار ووسط . ولقد أراد هوفوويه — بوانيه أن يعطى للحزب صفة افريقية جامعة — فزعيم الحزب ينتمى الى مستعمرة ساحل العاج ولكنه رفض العمل على المستوى الاقليمى . وبدأ يؤسس فروعا للحزب فى المستعمرات الفرنسية بغرب افريقيا ووسطها . ثم اتسعت آماله فصرح بأنه يرجو أن يمتد نشاط الحزب من تشاد وحتى رأس الرجاء الصالح ومن دكار حتى زنجبار . معنى ذلك أن « هوفوويه — بوانيه » أراد أن يلحق بحركة الوحدة الافريقية ، فلا يقتصر نشاط الحزب على المستعمرات الفرنسية وحدها . ويلاحظ من هذا التحديد أن «هوفوويه» كان يعتبر افريقيا هى الواقعة جنوب الصحراء الكبرى أما الكتلة العربية فى الشمال فلها فى رأيه أوضاع خاصة وتنتمى من الناحية الثقافية والاجتماعية الى منطقة البحر المتوسط .

وآذا كان التجمع الديموقراطى الافريقى قد ظهر فى أواخر الأربعينات على أنه أقوى منظمة سياسية فى المجموعة الفرنسية ، فان شأنه قد تضاءل بالتدريج وذلك لمواجهة عدة صعوبات منها .

أولا — ظهور النزعات الاقليمية .

ثانيا — تأليف أحزاب على مستوى اقليمى ومن أشهرها حلف الدفاع عن مصالح الفولتا العليا . وهى أحدى مستعمرات افريقيا الغربية . فقد اعتنق هذا

الحزب الفكرة القائلة بأن شعب الموسى الذى ينتشر فى الثولتا العليا من أرقى شعوب أفريقيا الغربية ولذلك يجب أن يكون له كيان سياسى منفصل حتى انه دعا الى احياء دولة المورونابا ، وكان رد الفعل هو ظهور أحزاب صغيرة باسم الأقليات القبلية فى تلك المنطقة ، مما أوشك أن يحيى النزعة القبلية التى ضعفت فى معظم مستعمرات فرنسا . كذلك ظهرت أحزاب اقليمية قوية فى السودان تدعو الى التمسك بتقاليد الدول الاسلامية القديمة فى المنطقة وهى التى دعت الى احياء ذكرى دولة مالى باعطاء السودان هذا الاسم .

كذلك لم تظهر لحزب التجمع الديموقراطى قوة فى موريتانيا لأنها رغم ضمها الى اتحاد غرب افريقيا فقد ظلت تعيش بعزلة عن الاتحاد وتعانى من مشاكل خاصة بها ، ذلك أن الاستعمار الفرنسى لم يتعمق فى هذه المنطقة الصحراوية فظلت تابعة لادارة عسكرية واعتمد العسكريون على الزعامات التقليدية ، ولا سيما الزعامات الدينية من رجال الطرق الصوفية الذين تعاونوا منذ البداية مع الغزو الفرنسى .

ولم تهتم الادارة الفرنسية بنشر الثقافة أو النظم الاجتماعية الحديثة . وانما اكتفت باستغلال المعادن وهكذا ظلت اللغة العربية أو البربرية منتشرة فى موريتانيا، مما هيأ السبيل لمطالبة المغرب بها ، ولكن طبقة المحافظين مالت الى التعاون مع فرنسا . ومن هنا ظهر الخلاف فى الحركة الوطنية فى موريتانيا منذ سنة ١٩٥٣ فظهر فريق المحافظين الذى يتزعمه مختار ولد دادا رئيس جمهورية موريتانيا حاليا وتمسك هذا الفريق بالبقاء داخل اتحاد افريقية الفرنسية ، وترى هذه الجماعة أن موريتانيا حلقة اتصال بين العالم الافريقى وبين العالم العربى فى الشمال ، أما الفريق الآخر الذى يمثله « حرمة بن بابانا » فيعبر عن وجهة نظر بعض الشباب المثقف ، الذى أدرك أن ربط موريتانيا بالمغرب يسرع بسيرها نحو الاستقلال ، الا أن أنصار الفريق الأول تغلبوا فى جميع الانتخابات المحلية التى أجريت فى موريتانيا حتى ظهورها جمهورية مستقلة والواقع أن مطالب المغرب التى يهتم بها حزب الاستقلال بصفة خاصة لا تقتصر على موريتانيا فى افريقيا الغربية بل تمتد الى الصحراء الأسبانية وتشمل جزءا من مالى والأقاليم الواقعة شمال السنغال .

كانت الزعامات الاقليمية اذن هى العامل الأول فى اضعاف التجمع الديموقراطى أما العامل الثانى فهو نزعه « هوفوويه — بوانيه » الى التساهل مع الفرنسيين ،

وقد تراجع بنفسه عن فكرة أن الحزب يمثل أفريقيا بأسرها وأدرك أن للمستعمرات الفرنسية مميزات خاصة تفصلها بمشاكلها عن المستعمرات البريطانية التى هى أكثر تقدما من الناحية الاقتصادية ، ولكن يرى أن الانجليز يبتعدون اجتماعيا عن الافريقيين ولذلك يصعب على سكان المستعمرات البريطانية الاندماج فى البيئة البريطانية وقال « لا يمكن أن يتصور الانجليز جلوس رجل أسود بين مقاعد مجلس الوزراء فى وست منستر أما الفرنسيون فلا يهتمون بحاجز اللون ، ولعله كان يثنى على الحكومة الفرنسية من زاوية مصلحته الخاصة فقد اختاره جى موليه حينما ألف مجلس وزرائه سنة ١٩٥٦ ليكون وزيرا لشئون فرنسا لما وراء البحار .

وهكذا قام هوفوويه — بوانيه مع الحكومة الاشتراكية فى فرنسا بوضع ما يعرف بالقانون الاطارى للمستعمرات الافريقية ، وقد طبق هذا القانون نظرية الحزب الاشتراكى القائلة بضرورة الغاء الدوائر الثنائية ، وتطبيق نظام الاختراع العام .

وأهم من ذلك احتوى القانون الاطارى على تأسيس برلمانات محلية ولكنها غير كاملة السلطة ، فهى تصدر القوانين المحلية وتناقش ميزانية الاقليم ، ولكنها لا تستطيع أن تحاسب السلطة التنفيذية التى تمثل حكومة الجمهورية ، فحاكم الاقليم الفرنسى هو الذى يختار نائب رئيس الوزراء فى الاقليم ويمكن وصف هذا النظام بأنه اللامركزية الادارية ولكن ليس بالنظام الفدرالى الذى دعا اليه كثير من أعضاء التجمع الديموقراطى مثل ليوبولد سنغور نائب السنغال آنذاك ورئيس جمهوريتها حاليا ، وقد انتقد على هوفوويه — بوانيه شدة ولائه للفرنسيين الى حد أنه هو الذى وضع قانون سنة ١٩٥٧ الخاص باعلان الصحراء الكبرى أرضا وطنية فرنسية وانه اشترك فى الحكومة التى قامت بالعدوان الثلاثى ولذلك انشق عليه جميع الزعماء اليساريين فى التجمع الديموقراطى وأسسوا أحزابا جديدة فأسس سنغور الكتلة الديموقراطية للسنغال وهى حزب على مستوى اقليمى يرى قيام جمهوريات متعددة تتحد اتحادا فدراليا مع فرنسا ، وستنتصر وجهة النظر هذه عند تولى ديجول الحكم . كذلك انشق على التجمع الديموقراطى ممثل الحزب فى غينيا وعلى رأسهم أحمد توري (سيكوتورى) وقد اتصل سيكوتورى بالحركة النقابية فى غينيا وانتزع البلاد من يد الحزب الاشتراكى فى انتخابات سنة ١٩٥٦ .. ولمبادىء سيكوتورى مميزات خاصة تجعل حزبه

حالة فريدة فى مستعمرات غرب افريقية . فليس الحزب اشتراكيا أو تقدميا فقط يؤمن بامكان التعاون مع الأحزاب المماثلة فى فرنسا ، بل انه تقدمى ووطنى فى نفس الوقت ، ولعل السبب فى ذلك هو أن سيكوتورى لم يتعرض لمثل ما تعرض له معظم الزعماء الافريقيين من التشبع بالبيئة الفرنسية ، فليوبولد سنغور شاعر يقرض الشعر بالفرنسية ، وله كتابات فلسفية بتلك اللغة ، هذا فضلا عن أن سيكوتورى ينتمى الى أسرة اسلامية عريقة هى أسرة ساموری من مؤسسى الدول الاسلامية فى غرب افريقيا عند نهاية القرن التاسع عشر ، ولذلك مال سيكوتورى الى احياء التقاليد الافريقية وانشاء دولة قومية لا صلة لها بفرنسا ، وانتقد الأحزاب والمنظمات السياسية الأخرى ، التى تضم أعضاء أوربيين وافريقيين ، لذلك طهر حزبه من الأوربيين ، وعندما أجرى ديجول استفتاء على النظام الجديد للجمهورية فى سبتمبر سنة ١٩٥٨ كانت غينيا هى الاقليم الوحيد من بين المستعمرات الفرنسية فى أفريقيا الذى قرر الانفصال بأغلبية ٩٥ ٪ .

ظهور الجمهوريات الحديثة

سار التطور السياسى فى المستعمرات الفرنسية بطيئا منذ نهاية الحرب الثانية حتى سنة ١٩٥٦ ولكن المستعمرات شهدت خلال مدة قصيرة بعد ذلك من سنة ١٩٥٦ : سنة ١٩٦٠ تغييرات دستورية سريعة انتهت بها الى الاستقلال السياسى التام وكانت المرحلة الأولى هى ما ذكرنا من قيام برلمانات محلية لها سلطة تشريعية فى سنة ١٩٥٦ ، وعلى الحاكم العام أن يختار نائب رئيس الوزراء من بين حزب الأغلبية فى تلك البرلمانات ــ أما المرحلة الثانية فتتمثل فى دستور الجمهورية الخامسة سنة ١٩٥٨ ، وقد انتهت هذه المرحلة بسرعة عند ما عدل الدستور وظهرت الجمهوريات الحديثة كاملة السيادة سنة ١٩٦٠ ، وقد تمت هاتان المرحلتان فى عهد رئاسة ديجول للجمهورية ، ويبدو أن ديجول كون أفكاره فى هذه المشكلة الاستعمارية بناء على الفترة التى عاشها خلال الحرب الثانية ، حين لمس بنفسه أكثر من أى شخص آخر قيمة التعاون الافريقى ، وكيف أدى هذا التعاون الى تحرير فرنسا من الاحتلال الألمانى .

ولذلك كان يعتقد بأن الوضع المثالى هو أن تشترك المستعمرات اشتراكا فعالا فى بناء عائلة موحدة هى العائلة الفرنسية ، وتقوم فرنسا بدور المرشد فى

هذه العائلة ، على أن يتم ترابط الأعضاء فيها بكل حرية ويبدو هذا الاتجاه من عدة نصوص فى دستور الجمهورية الخامسة منها ذلك النص الذى يشرك المستعمرات فى انتخاب رئيس الجمهورية .

وفى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ قدم ديجول للمستعمرات مشروع الدستور الجديد الذى يحدد علاقات هذه المستعمرات بفرنسا ، فاذا وافقت على الدستور تبقى داخل العائلة الفرنسية والا انفصلت عنها . وقبل اجراء الاستفتاء طاف ديجول بالأقاليم الافريقية المختلفة واعدا بتغيير القانون الاطارى لسنة ١٩٥٦ بحيث يصبح للأقاليم سيادة داخلية ولكنه هدد بقطع المعونة الاقتصادية عن الدول التى تختار الانفصال ، وسواء أكان هذا التهديد قد أزعج بعض الساسة الافريقيين أم أن تشبعهم بالثقافة الفرنسية قد أثر على ميولهم السياسية ، فقد لعب هؤلاء الساسة دورا كبيرا فى الدعاية بين الشعوب الافريقية حتى اختارت جميعا باستثناء غينيا البقاء فى العائلة الفرنسية وانضمت لها فعلا خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٨ ، رغم أن الدستور كان بعيدا فى روحه عن مبدأ استقلال المستعمرات وسيادتها فهو ينص « على أن يخير الأعضاء بين ثلاث أوضاع ، البقاء على وضعها الراهن ، أو التحول الى أقاليم مندمجة فى فرنسا،أو جمهوريات ذات سيادة داخلية » وهذا الوضع الأخير هو الذى اختارته جميع المستعمرات التى بقيت فى العائلة الفرنسية . وللعائلة الفرنسية حسب الدستور ثلاثة أجهزة ، الرئيس وهو رئيس الجمهوريةالفرنسية ، ومجلس الدستور ثلاثة أجهزة ، الرئيس وهو رئيس الجمهورية من٢٤٨ عضو منهم ١٨٨ عن فرنسا والباقى عن دول الأعضاء . ويراعى عدد السكان وثروة كل جمهورية فى تحديد عدد المقاعد المخصصة لها فى مجلس الشيوخ فساحل العاج الذى يضم أكثر من ثلاثة ملايين نسمة يمثله ١١ شيخا ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ثلاثة ، ويمثل الجمهورية الفرنسية صاحبة السيادة مندوب سامى فى الدول الأعضاء وتختص الجمهورية الفرنسية بالشئون الخارجية والدفاع والنقد والاصلاح المالى والتعليم والمواصلات ... واذن فالنظام الذى يقيمه دستور الجمهورية الخامسة هو الاتحاد الفدرالى .

ولا يلغى نظام ديجول مبدأ التفرقة بين فرنسا وبين الدول الأعضاء فى العائلة الفرنسية فبينما يشترك جميع من لهم حق الانتخاب فى فرنسا فى الاستفتاء على

رئاسة الجمهورية ، يقتصر حق انتخاب الرئيس بالنسبة لدول العائلة الفرنسية على أعضاء المجالس المحلية والبلدية .

ولما اطمأن ديجول الى ميول معظم زعماء المستعمرات الى بقاء الروابط مع فرنسا لم يعارض فى أن يطور نظام الاتحاد الفدرالى بسرعة . ففى ابريل سنة ١٩٦٠ بدأت فرنسا بوضع نظام جديد للدول الأعضاء فى العائلة الفرنسية ، يسمح لها بممارسة السيادة التامة فى الشئون الداخلية والخارجية . وقد طبق هذا المبدأ على مدغشقر أولا فبرزت الى الوجود أول جمهورية مستقلة فى المجموعة الفرنسية باسم جمهورية ملجاسى وبمقتضى النظام الجديد يصبح وضع العائلة الفرنسية أشبه بالكومنولث البريطانى مع فارق هام هو أن الجمهوريات التى استقلت فى اطار المجموعة الفرنسية ترتبط مع فرنسا بنوعين من المعاهدات ، معاهدات دفاعية تتضمن حق فرنسا فى انشاء قواعد عسكرية فى أراضى تلك الدول . وبمعاهدات اقتصادية تنص على أولوية البضائع الفرنسية فى التجارة الخارجية لتلك الدول . وهذا الحق وان كان متبادلا الا أن فرنسا هى التى تستفيد منه فى الغالب .

وبعد ظهور جمهورية ملجاسى فى ابرل سنة ١٩٦٠ توالى قيام الجمهوريات المستقلة الأخرى خلال شهرى يوليو وأغسطس بعد أن ارتبطت مع فرنسا بمعاهدات مشابهة وفيما يلى بيان بأسماء هذه الجمهوريات وسكانها حسب احصاء سنة ١٩٥٩

افريقيا الغربية

اسم البلد	المساحة (بالكيلومتر المربع)	السكان
جمهورية داهومى	١١٥ر٧٦٢	١ر٧١٣ر٠٠٠
جمهورية ساحل العاج	٣٢٢ر٤٦٣	٣ر٢١٤ر١٠٠
جمهورية السنغال	١٩٧ر١٦١	٢ر٢٦٩ر٠٠٠
جمهورية ڤولتا العليا	٢٧٤ر١٢٢	٣ر٢٢٦ر٠٠٠
جمهورية مالى	١ر٢٠٤ر٠٢١	٣ر٧٠٨ر٠٠٠
جمهورية موريتانيا الاسلامية	١ر٠٨٥ر١٠٠	٦٢٤ر٠٠٠ منهم ٤٦٥ر٩٠٠ مغاربة
جمهورية النيجر	١ر١٨٨ر٧٩٤	٢ر٤١٢ر٠٠٠

افريقيا الاستوائية

اسم البلد	المساحة (بالكيلومتر المربع)	السكان
جمهورية افريقيا الوسطى (أوبنجى شارى)	٦١٧ر٠٠٠	١ر١٥٧ر١٦٦
جمهورية تشاد	١ر٢٨٤ر٠٠٠	٢ر٥٧٦ر٠٠٠
جمهورية جابون	٢٦٤ر٠٠٠	٤٢٠ر٧٠٩
جمهورية الكونغو الوسطى	٢٤٢ر٠٠٠	٧٩٤ر٥٧٧
التوجو والكاميرون		
جمهورية توجولاند	٥٠ر٠٠٠	١ر٠٨٩ر٨٧٧
جمهورية الكاميرون	٤٣٢ر٠٠٠	٣ر٢٢٣ر٠٠٠

ويلاحظ من هذا الجدول ضآلة السكان فى المستعمرات الفرنسية السابقة ولكن هذا لم يمنع من تعدد الوحدات السياسية هذا التعدد الكبير ويمكن مقارنة هذه الجمهوريات بالدول التى نشأت فى غرب افريقيا وكانت فى السابق مستعمرات بريطانية تكاد دولة نيجيريا وحدها أن توازى عدد السكان فى جميع تلك الجمهوريات ان لم تزد .

وبالاضافة الى مدغشقر يصبح عدد الدول الافريقية الأعضاء فى المجموعة الفرنسية ١١ باعتبار أن مالى ما لبثت أن تركت العائلة الفرنسية يوم أن انفك الاتحاد الذى أقامته مع السنغال فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٠ . ونتيجة لهذا صفيت القواعد الفرنسية وتم الجلاء عنها فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٦١ ، ولكن لابد من اضافة التوجو والكاميرون الى مجموعة الدول التى ترتبط بمعاهدات مشابهة مع فرنسا ، ذلك أنه قبل أن تنهى فرنسا فترة وصايتها على هذين البلدين ساعدت الأحزاب الموالية لها على تولى السلطة ، وفى التوجو مثلا أجرى استفتاء فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ حول مستقبل البلاد فطالب ٧٥٪ من الأصوات بالاستقلال الذاتى داخل المجموعة الفرنسية وقد قبلت لجنة الوصاية التابعة لهيئة الأمم المتحدة التقرير الذى قدمته الادارة الفرنسية عن منح التوجو والكاميرون استقلالهما فى سنة ١٩٦٠ بعد ارتباطهما بمعاهدات مع فرنسا تنص على المساعدة الاقتصادية والعسكرية ، ومع أن الكاميرون كانت اقليما تحت الوصاية فقد لعبت الادارة الفرنسية دورا تعسفيا ضد الحركة الوطنية ، واستطاعت فى النهاية

أن تزيف الانتخابات لصالح أنصارها ولذلك دخلت الكاميرون بعد اعلان استقلالها فى يناير سنة ١٩٦٠ فى المجموعة الفرنسية .

ويلاحظ أن حدود هذه الجمهوريات تنبنى على أساس التقسيمات الادارية فى عهد الاستعمار الفرنسى وهذه التقسيمات لا تلتقى مع التوزيعات القبلية أو اللغوية فى افريقيا الغربية والاستوائية . فثمة مجموعات قبلية ضخمة تنتشر فى أكثر من جمهورية مثل مجموعة الفولانى والبمبارة والتكرور ، كما أن الجمهورية الواحدة قد تحوى عدة قبائل صغيرة تختلف من حيث اللغة والتنظيم الاجتماعى ، وتوجد بغرب افريقيا وحدها نحو ١٥٠ لغة ولهجة مختلفة ، هذا علاوة على تعدد الأديان فهناك الوثنية والمسيحية بمختلف طوائفها ، والاسلام . ويلاحظ أن الاسلام قد انتشر على نطاق واسع فى القرن ١٩ فى غرب افريقيا فلا تكاد تخلو منه جمهورية من هذه الجمهوريات وهو دين الغالبية فى النيجر ومالى والسنغال وموريتانيا وتشاد . وهكذا يلاحظ أن تبعية هذه البلاد لاستعمار واحد كان رابطة هامة فى تطور حياتها من الناحيتين الاجتماعية والسياسية وأثر هذا على اتجاهاتها السياسية بعد الاستقلال . وقد حاول بعضها تكوين اتحادات قوية فيما بينها علاوة على وجودها داخل المجموعة الفرنسية ، وأهم محاولة من هذا النوع هى انشاء اتحاد مالى من السنغال ودولة مالى ، ولكن هذه التجربة لم تدم أكثر من بضعة شهور اذ قررت جمهورية السنغال الانفصال عن الاتحاد . ولكن هناك اتجاه الى انشاء نوع آخر من الاتحادات أضعف من الاتحاد الفدرالى الذى حاولته مالى ، تحتفظ فيه كل جمهورية بكيانها على أن يجتمع ممثلو حكوماتها دوريا لتنسيق السياسة الاقتصادية ، وقد حاولت أربع من جمهوريات افريقيا الغربية مثل جمهوريات افريقيا الاستوائية انشاء نوع من هذا الاتحاد وهى الفولتا العليا ، داهومى ، ساحل العاج والنيجر .

وقد صيغت دساتير معظم هذه الجمهوريات على نمط دستور الجمهورية الخامسة فى فرنسا أى أنها أخذت مبدأ الجمهورية الرئاسية مع هذا الفارق وهو أن معظم هذه الجمهوريات الافريقية لا تقيم رئيسا للوزراء بجانب رئيس الجمهورية . وكانت هذه الجمهوريات الناشئة تشكل غالبية الأعضاء فى مؤتمر افريقى انعقد فى مونروفيا فى مايو سنة ١٩٦١ ويبدو أن هذا المؤتمر يهدف الى تكوين تكتل فى افريقيا ليقابل تكتل الدول الافريقية التى اشتركت فى مؤتمر

الدار البيضاء ، ويتضح من قرارات مؤتمر مونروفيا أن لهذه الدول رأيا فى الوحدة الافريقية يختلف عن رأى دول الدار البيضاء وهو يقوم على أساس أن تنازل احدى الدول الافريقية عن شيء من سيادتها لدولة أخرى يتعارض مع استقلال افريقيا واستقرارها .

وقد قبلت جميع هذه الجمهوريات أعضاء فى هيئة الأمم المتحدة باستثناء موريتانيا فقد واجهت مشكلتين : أولاهما معارضة المغرب والدول الافريقية الصديقة لها . والثانية وهى الأهم اعتراض الاتحاد السوفيتى لا من أجل المغرب بقدر ما هو تعبير عن الصراع العالمى بين الكتلتين . فقد علق قبول موريتانيا على قبول دولة شيوعية أخرى فى الأمم المتحدة هى دولة منغوليا .

وأخيرا حلت المشكلة بقبول الدولتين فى دورة سنة ١٩٦١ — ١٩٦٣

المراجع

1. Annuaire Statistique de la Communauté Française de l'an 1961.
2. Culmann Henri-L'union Française. Paris. 1950.
3. Cornevin Robert-Histoire de L'afrique.
4. Hanotau-Gabriel-Histoire de Colonies Française Paris. 1930.
5. Hardy-George-Histoire de la Colonisation Française Paris 1937.
6. Tomson-Virgania and Adlof Richard. French west Africa-London 1958.